



دفتر مقام معظم رهبری  
www.leader.ir

## استقبال رئيس و الهيئة الرئاسية و نواب مجلس الشورى الاسلامي

25 /Jun/ 2009

أكد قائد الثورة الإسلامية سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي لدى استقباله اليوم الأربعاء رئيس و الهيئة الرئاسية و نواب مجلس الشورى الاسلامي، ضرورة تناغم القوانين مع أسس و مبادئ الثورة الإسلامية و متطلبات المجتمع منوها بالقول : ينبغي الاهتمام بالتأثيرات الثقافية و التربوية لدى سن القوانين . و وصف قائد الثورة الإسلامية مجلس الشورى الاسلامي بأنه القوة المدبرة للبلاد مضيفاً ، ان هذه السلطة تتجسد في حلة القانون و من ثم يسري هذا القانون في كافة انحاء البلاد و لذلك فان المسألة المهمة التي ينبغي رعايتها هي مدى تناغم هذه القوانين مع قيم و مبادئ الثورة الإسلامية من جهة و تلبية المطالب الانية و طويلة الامد للمجتمع من جهة اخرى . و نوه آية الله الخامنئي : ان تضمنت قوانين البلاد على هاتين العنصرين فانها و فضلا عن صحتها و صوابيتها ستكون فاعلة ايضاً .

و في معرض تبينه لهذا الموضوع قال سماحته : ان لم تتناغم القوانين مع أسس و مبادئ الثورة الإسلامية فانها ستفقد اصلتها و ان لم تتناغم مع متطلبات المواطنين فانها ستكون اصيلة و مشروعة و لكنها لن تحظى بالقبول . و أكد قائد الثورة الإسلامية ضرورة الاهتمام الدائم بمبادئ الثورة الإسلامية منوها بالقول : ان الامام الخميني /ره/ كان انساناً عظيماً و واعياً و مجموعة خطابه و وصيته تشكل أسس و مبادئ الثورة و ينبغي ان تكون مسيرة سن القوانين و اتخاذ القرارات في هذا الاتجاه .

و تابع آية الله الخامنئي قائلاً : ينبغي لدى سن القوانين الاخذ بنظر الاعتبار مسألة تناغمها مع القانون و الاخلاق و القيم الدينية و القضايا التربوية .

و نصح سماحته نواب مجلس الشورى الاسلامي بان يعززوا روح النقد و تحمل الراي الاخر و تابع : ان وجهات النظر التي تطرح في المجلس يجب ان تكون مبنية على أسس علمية و استدلالية و سليمة و اخلاقية و تكون في نفس الوقت بعيدة عن روح التعنت و الصراعات الشخصية و الفتوية . و اشار قائد الثورة الإسلامية الى مسؤولية المجلس و الحكومة على صعيد ادارة البلاد و تسيير امور المجتمع و اضاف : على المجلس ان يتحلى بروح التعاون مع الحكومة لان الحكومة هي في وسط الساحة و تنوء بالمسؤولية الجسيمة لادارة البلاد .

و أكد آية الله الخامنئي ان الشؤون التنفيذية صعبة و معقدة منوها بالقول : ينبغي مساعدة الحكومة في هذا الطريق الوعر و الصعب و تسهيل امورها .

و شدد سماحته قائلاً : ان هذا الموضوع لا يعني تجاهل الاخطاء بل هو نوع من التعاطي الصميمي و العطوف . و اشار قائد الثورة الإسلامية الى الاضطرابات و الاحتكاكات التي شهدتها بعض الدورات السابقة لمجلس الشورى الاسلامي و اضاف : ان المواطنين لا يحبذون الاحتكاكات ابداً لان تبعاتها سلبية و لانهم يريدون حل مشاكل البلاد عبر التعاون الصميمي بين المسؤولين .

و شدد آية الله الخامنئي على رعاية المصالح العامة للبلاد لدى سن القوانين منوها بالقول : على النواب المحترمين الاخذ بنظر الاعتبار بمصلحة منطقتهم في اطار مصلحة البلاد .

و في جانب اخر من تصريحاته اشار سماحته الى ضرورة رعاية ثقافة الالتزام بالقانون في البلاد مؤكداً القول : في



الاحداث الاخيرة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية اكدت على ضرورة تطبيق القانون، وسواصل التاكيد على ذلك و لن يستسلم النظام الاسلامي او الشعب للقوة مهما كان .

و اكد قائد الثورة الاسلامية ان النقطة المقابلة لتطبيق القانون و الانقياد للقانون هي الديكتاتورية متابعا القول : ان عدم الرضوخ للقانون سيؤدي الى ظهور الديكتاتورية .

و اضاف اية الله الخميني : ان القانون ينبغي ان يكون فصل الخطاب في جميع شؤون البلاد لكي يتم تمشية امور الشعب و المجتمع بسلاسة .

و راي سماحته ان عدم الانقياد للقانون سيؤدي الى تضییع منافع الشعب مؤكدا بالقول : ان الاصرار على خرق القانون سيؤدي الى تعقيد الامور و لذلك على الجميع احترام القانون .

و نوه قائد الثورة الاسلامية بالقول : ان ثقافة الانقياد للقانون يجب ان يتم ضخها في كيان المجتمع عبر النخبة كما هو الحال في القضايا الاخرى لانه في حال عدم انقياد النخبة للقانون لا يمكن ان نتوقع من المواطنين تطبيقه .

و ثمن قائد الثورة الاسلامية موقف مجلس الشورى الاسلامي و رسالة نواب المجلس في خصوص الاحداث الاخيرة مؤكدا بالقول : ان التضامن و الاتحاد في اتخاذ المواقف الحساسة في مثل الظروف حيث يترصد العدو لايجاد نقطة ضعف بغية استغلالها عمل مهم و جيد جدا .

و اشاد سماحته بمستوى التخصص و المعرفة التي يحظى بها نواب المجلس الثامن ناصحا اياهم باغتنام الفرص المعنوية و المواعظ الاخلاقية في خضم الشؤون التنفيذية و اضاف : ان ايام شهر رجب الفضيل و من ثم شهري شعبان و رمضان هي من افضل الفرص المتاحة للتيقظ من الغفلة و التقرب الى الله عبر العمل الصالح و تعزيز الايمان .

و في مستهل هذا اللقاء اشار على لاريجاني رئيس مجلس الشورى الاسلامي الى مسؤولية المجلس على صعيد البرمجة للنظام و كذلك الاشراف على تنفيذ القوانين و اكد قائلا : ان محور عمل المجلس هو الخطة العشرينية للبلاد و السياسات العامة للنظام لاسيما بنود المادة 44 من الدستور .

و اشار الى ان قوانين التجارة ، العقوبات الاسلامية ، ترشيد الدعوم ، سلامة البيئة ، اجواء العمل و القانون الشامل لتربية المواشي بانها من القوانين التي تم المصادقة عليها او هي قيد المصادقة و اضاف : ان المجلس و تزامنا مع اهتمامه بالمسائل الاقتصادية و المعيشية يولي اهتماما جادا بموضوعات الجفاف ، الامتحانات الجامعية ، مشاكل الوحدات الصناعية ، المزارعين و الناشطين في حقل تربية المواشي .

و راي رئيس مجلس الشورى الاسلامي ان رصد الاحداث الدولية و الاقليمية بانها من السمات البارزة للمجلس الثامن و قال : اقامة مؤتمر فلسطين و الوقوف امام اطماع القوى السلطوية و منها القضية النووية و ملف العراق و كذلك الاحداث الاخيرة في البلاد هي قسم من سجل المجلس في خصوص القضايا الدولية و الاقليمية . و اشار لاريجاني الى ان المجلس و ضمن ايمانه بالتنسيق و التناغم مع سائر السلطات هو جاد في مجال الرقابة على حسن تنفيذ القوانين و اضاف : ان ديوان المحاسبات و في اطار اسلوب جديد يتابع مسؤوليته على صعيد الاشراف بمواكبة المؤسسات الاخرى لكي يمهد الارضية للحيلولة دون اي مخالفة .

كما اشار رئيس مجلس الشورى الاسلامي الى الاحداث الاخيرة التي تلت الانتخابات الرئاسية العاشرة مؤكدا بالقول : ان المجلس يعتقد بان القنوات القانونية هو السبيل الوحيد لتسوية المسائل الاخيرة و النواب سيحولون دون اي اعمال تتعارض مع القانون .

و اكد لاريجاني انه لا يحق لاحد بان ينتهك القانون منوها بالقول : ان حسم المسائل الاخيرة المتعلقة بالانتخابات هو من صلاحيات مجلس رقابة الدستور و السادة الذين تخصصهم هذه المسألة يجب ان يدركوا بان القانون لا يختص بزمان الدعة و الرخاء فقط بل ان الالتزام بالقانون هو لجميع الاحوال .